الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي
الدورة الثالثة والأربعين بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2024

محاضر الدورة السابعة والعشرين بعد المائة للجنة التقييم

الوثيقة: EB 2024/143/R.27

بند جدول الأعمال: 10(أ)

التاريخ: 6 ديسمبر/كانون الأول 2024

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

الأسئلة التقنية:

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Nigel Brett
مدير بالإنابة
شعبة السياسات التشغيلية والنتائج
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

محاضر الدورة السابعة والعشرين بعد المائة للجنة التقييم

1- ترد في هذه المحاضر مداولات لجنة التقييم في دورتها السابعة والعشرين بعد المائة التي عُقدت حضوريا وافتراضيا في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2024.

2- وسيجري إطلاع المجلس التنفيذي على المحاضر، للعلم، بالصيغة التي وافقت عليها لجنة التقييم.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

3- افتتحت سكرتيرة الصندوق الجلسة بإبلاغ اللجنة بأن الرئيس لن يتمكن من حضور وقائع الجلسة الصباحية بسبب ظروف غير متوقعة، وأشارت إلى أنه وفقا للمادة 1-3 من النسخة المنقحة من اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي، "في حالة غياب رئيس اللجنة خلال أحد اجتماعاتها المقررة، يتولى رئاسة اللجنة مؤقتا عضو آخر تختاره اللجنة من القائمتين باء وجيم"، وجرى تعيين السيدة Erma Rheindrayani، الممثلة الدائمة المناوبة لجمهورية إندونيسيا، رئيسة مؤقتة لحين وصول الرئيس. وتولى الدكتور Yaya Olaniran ممثل جمهورية نيجيريا الاتحادية رئاسة جلسة الاجتماع المعقودة بعد الظهر.

4- وحضر الدورة أعضاء اللجنة من مصر وفنلندا وفرنسا والهند وإندونيسيا والمكسيك ومملكة هولندا ونيجيريا وسويسرا. وحضر مراقبون من الأرجنتين والبرازيل وكندا والصين وألمانيا والولايات المتحدة. وحضر الدورة أيضا مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب المدير بالإنابة لمكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات القطرية؛ والمدير بالإنابة لشعبة السياسات التشغيلية والنتائج ومدير شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات؛ وسكرتيرة الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

5- وقدمت السيدة Annies Kanmani Joy، نائبة أمين شعبة المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى في إدارة الشؤون الاقتصادية بوزارة المالية في جمهورية الهند، وعضو لجنة التقييم، وجهة نظر الحكومة بشأن مداولات اللجنة بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للهند.

6- وشاركت السيدة Gabriela Alperovich والسيدة Laura Calle، محللتا العمليات والمشروعات في وزارة الاقتصاد في جمهورية الأرجنتين، افتراضيا في مداولات اللجنة بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للأرجنتين. وضَمن حضورهما استفادة المداولات من وجهة نظر الحكومة بشأن التقييم.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال (EC 2024/127/W.P.1)

7- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال بصيغته الوارد في الوثيقة EC 2024/127/W.P.1. وشجعت الرئيسة أعضاء اللجنة على تسليط الضوء على رسائلهم الرئيسية خلال المناقشة لإدراجها في المحاضر.

البند 3 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية الهند (EC 2024/127/W.P.2)

الرسائل الرئيسية:

- أقر الأعضاء بفوائد شراكة الصندوق الطويلة الأجل مع حكومة الهند، والتي ساهمت في تنمية الهند والتركيز على المناطق الريفية والمجتمعات المحلية الزراعية الأكثر ضعفا.
- شدّد الأعضاء على أهمية تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، والحكومات المحلية، والمنظمات الدولية لزيادة الأثر إلى أقصى حد، بالإضافة إلى التركيز على تحسين وصول صغار المنتجين إلى الأسواق وتعزيز نظم جمع البيانات والرصد والتقييم للمشروعات الجارية.

- أكد الأعضاء الحاجة إلى معالجة فجوات السياسات، وتهيئة فرص عمل للشباب الريفي، واستكشاف التمويل المرتبط بقدرة البيئة على الصمود والممارسات المستدامة والمبادرات المتخذة بشأن تغير المناخ في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبل.
- طُلب من الإدارة التفكير في دورها في البلدان المتوسطة الدخل وفي الاستعداد للتخرج.
- أشار الأعضاء إلى أنه سيجري إطلاع أعضاء اللجنة على الاتفاق عند نقطة الإنجاز بمجرد توقيعه.

8- ورحبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، وهو ثالث تقييم من نوعه يجري في الهند، ويغطي الفترة من 2016 إلى 2022، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2024/127/W.P.2. والاتفاق عند نقطة الإنجاز لم يوقّع بعد وسيجري إطلاع الأعضاء عليه في مرحلة لاحقة. وأعرب أعضاء اللجنة عن الامتنان لكل من مكتب التقييم المستقل في الصندوق والإدارة على التقرير الشامل والردود المقدمة.

9- وأحاط الأعضاء علما بالبيان الذي أدلت به باسم الحكومة السيدة Annies Kanmani Joy، نائبة أمين شعبة المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى في إدارة الشؤون الاقتصادية بوزارة المالية في جمهورية الهند.

10- وأشاد الأعضاء بالشراكة الطويلة الأجل بين الصندوق وحكومة الهند، التي ساهمت بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الريفية وساهمت في حصول البرنامج على تصنيف مرض من حيث الملاءمة والاتساق، إلى جانب إدارته الفعالة للمعرفة. وبالإضافة إلى ذلك، جرت الإشارة إلى استراتيجيات الاستهداف لما اتسمت به من فعالية، ولا سيما ما حققته من مشاركة كبيرة للمرأة في جميع المشروعات.

11- وأكدت اللجنة على الحاجة لتعزيز الشراكات، ولا سيما مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما. ومن شأن زيادة المشاركة مع الحكومات الوطنية والمحلية والشركاء أن تدعم توسيع النطاق والتكرار في مختلف المناطق وزيادة الأثر إلى أقصى حد. وأشارت الإدارة إلى نموذجها للعمل مع الحكومات ومن خلالها. ولذلك، فإن الحكومة هي التي قررت الشركاء المنفذين وليس الصندوق. وأضافت أن هذا التعاون الوثيق والمواءمة مع أولويات الحكومة على مستوى الولايات أو المقاطعات حاسم الأهمية لنجاح تنفيذ المشروعات. ومن المهم أيضا إيلاء الاعتبار للقدرات نظرا لحجم الهند، وعدد أصحاب المصلحة، والحضور الميداني للصندوق. غير أن التعاون لا يزال جاريا على سبيل المثال مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في أوديشا، التي يعمل فيها الصندوق من خلال الإدارة القبلية ومنظمة الأغذية والزراعة من خلال إدارة الزراعة.

12- وشدد أعضاء اللجنة على أهمية التركيز على التدخلات التي تعزز وصول صغار المنتجين إلى الأسواق. وشددوا أيضا على الحاجة إلى تعزيز نظم الرصد والتقييم وجمع بيانات مفصلة عن المشروعات الجارية لتيسير إجراء عمليات تقييم فعالة وتوسيع نطاق الابتكارات الناجحة.

13- مع تقدم أعمال التحضير لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد، سلطت اللجنة الضوء على أهمية معالجة الفجوات المحددة في السياسات، وتعزيز مبادرات تهيئة فرص العمل - لا سيما للشباب الريفي - واستكشاف فرص تمويل جديدة مرتبطة بالمبادرات الخضراء وجهود التكيف مع المناخ.

14- وأعربت الإدارة عن تقديرها لتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري وما قدمه من توصيات، مؤكدة من جديد التزامها بإدماج هذه الأفكار في صياغة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في المستقبل. والواقع أنه مع التركيز في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على التنوع البيولوجي والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، ستزداد أهمية هذه المجالات في البرامج المقبلة. وأوضحت الإدارة أن الصندوق يعمل بالفعل مع مؤسسات القطاع الخاص ويربطها بالمزارعين لتعزيز الروابط السوقية ومعالجة مسائل ما بعد الإنتاج، ولكن أيضا مع التركيز الواضح جدا على سلاسل القيمة المستدامة.

15- ودُعيت الإدارة إلى التفكير في دور الصندوق وأهميته في البلدان المتوسطة الدخل وهي في طريقها إلى التخرج. وأوضحت الإدارة أن الهند لا تزال حاليا دون عتبة الدخل القومي الإجمالي التي حددها البنك الدولي للتخرج بالنظر إلى وضعها كبلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا، مما يشير إلى أنها ستبقى على الأرجح في هذه الفئة في المستقبل المنظور. وفي إشارة إلى وضع الهند كبلد من بلدان مجموعة العشرين، علّق أحد الأعضاء قائلا إن مؤشرات الدخل قد لا تعبر بصورة كاملة عن مدى الاستعداد للتخرج، وإنه ينبغي أيضا مراعاة أوجه عدم المساواة والفجوات والتفاوتات.

16- **البند 4 من جدول الأعمال: برنامج العمل المنقح لمكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2025 وخطته الإرشادية للفترة 2026-2027 (EC 2024/127/W.P.3/Rev.1)**

الرسالتان الرئيسيتان:

- أعرب الأعضاء عن دعمهم الشامل للزيادة في ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2025 وخطته الإرشادية للفترة 2026-2027، على الرغم مما أعرب عنه البعض من قلق بشأن وتيرة التعديل وآثاره.
- أوصى الأعضاء بتعزيز النهج الاستراتيجي لعمليات تقييم البرامج القطرية، مع إعطاء الأولوية لعمليات تقييم الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية للبلدان التي أوشكت على التخرج.

17- رحبت لجنة التقييم ببرنامج العمل المنقح لمكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2025 وخطته الإرشادية للفترة 2026-2027، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2024/127/W.P.3/Rev.1، والذي استند إلى المناقشات التي جرت مع لجنة التقييم في دورتها السادسة والعشرين بعد المائة، ولجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الرابع والسبعين بعد المائة، والمجلس التنفيذي في دورته الثانية والأربعين بعد المائة في سبتمبر/أيلول 2024. وأثنى الأعضاء على العمل الذي قام به مكتب التقييم المستقل في الصندوق ونهجه الواقعي في تعزيز أنشطة الصندوق، وأقروا أيضا بالدور القوي الذي تؤديه وظيفة التقييم المستقل في الصندوق في تحسين جودة البرامج.

18- وأيد أعضاء اللجنة بشكل عام الزيادة المقترحة إلى 0.6 في المائة من ميزانية برنامج القروض والمنح، والتي ظلت أقل بكثير من الحد الأقصى البالغ 0.9 في المائة. وتمثل هذه الزيادة الميزانية الإجمالية المقترحة بقيمة 7.25 مليون دولار أمريكي لعام 2025، بما في ذلك زيادة إضافية قدرها 1.113 مليون دولار أمريكي. وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه بشأن إجراء هذه الزيادة الكبيرة خلال فترة زمنية قصيرة، وبشأن المفاضلات المحتملة المطلوبة في الأنشطة المقررة في حال عدم الموافقة على الزيادة.

19- وفي حين أن سياسة التخرج تنص على أن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان المتقدمة نحو التخرج – أي التي تجاوزت عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لمدة ثلاث سنوات متتالية على الأقل - ستستند إلى عمليات تقييم الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية الأخيرة، إن وجدت، ولاحظ الأعضاء أن ذلك لا ينطبق على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للمكسيك، حيث كان من المقرر الانتهاء منه بحلول ديسمبر/كانون الأول 2025. وأوضحت الإدارة أن سياسة التخريج تنص على أن يسترشد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان التي تتجاوز عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج، حيثما أمكن، بتقييم استراتيجية قطرية وبرنامج قطري أجري في السنوات الخمس السابقة. وفي هذه الحالة، أُجري آخر تقييم للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في عام 2019، مما يجعل من غير المرجح أن يوفر تقييم آخر في عام 2024 رؤى إضافية مهمة. وأكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن إجراء جميع عمليات تقييم الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية اللازمة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية سيؤدي إلى مضاعفة ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وهو أمر غير مستصوب وغير ممكن في الأجل القصير. وأوضح

مكتب التقييم المستقل في الصندوق كذلك أن الميزانية المراعية للمنظور الجنساني تشير إلى نسبة تكاليف الموظفين وغير الموظفين المخصصة لتقييم النتائج التشغيلية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك مساهمة مكتب التقييم المستقل في الصندوق في أفرقة الصندوق العاملة وفي المبادرات التي تدعمها الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين.

20- وردا على استفسارات بشأن التعاون فيما بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، أوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن مكاتب التقييم التابعة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها تتقاسم خطط العمل وتتعاون في الجوانب المنهجية بدلا من إجراء عمليات تقييم مشتركة، نظرا لتعقد الترتيبات التشغيلية والتكاليف الكبيرة التي قد تنطوي عليها هذه الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق أيضا إلى زيادة مشاركته مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من خلال فريق التعاون في مجال التقييم الذي سيرأسه مكتب التقييم المستقل في الصندوق ويستضيفه في عام 2025.

21- وطلب الأعضاء مزيدا من المعلومات بشأن العناصر التكنولوجية والمبتكرة في الوثيقة وكيف يمكن أن تؤثر هذه العناصر على عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق أو تعززه في المستقبل. وأوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن عمليات التقييم الميدانية يقيدها في كثير من الأحيان ضيق سبل الوصول إلى التكنولوجيا والحاجة إلى تفاعلات مباشرة مع المستفيدين من المشروعات في المناطق النائية بالإضافة إلى الملاحظات المباشرة. وفي حين أن التكنولوجيا تدعم بعض جوانب التقييم، مثل استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتقييم الجوانب البيئية، فإنها لا توفر في الوقت الحالي سوى فوائد محدودة من حيث التكلفة. وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق أيضا إلى أن التكاليف المرتفعة التي يتطلبها الوصول إلى المناطق النائية تشكل تحديات إضافية أمام خفض نفقات التقييم الإجمالية. وبدأ مكتب التقييم المستقل في الصندوق في الآونة الأخيرة تجريب استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التقييم وأعد استراتيجية داخلية لتوجيه وإرشاد أفرقة التقييم لهذا الغرض.

22- وقُدمت أيضا توضيحات بشأن التقييم القادم للقطاع الخاص، والذي سيختلف عن تقييم مجموعة المشروعات الذي أجري في عام 2022. وسيركز التقييم المواضيعي المقترح بشأن انخراط الصندوق مع القطاع الخاص على استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص المعتمدة في عام 2019 (EB 2019/127/R.3)، وبالتالي على انخراط الصندوق المباشر مع القطاع الخاص، بينما كان تقييم مجموعة المشروعات يركز على تنمية المؤسسات الخاصة المدعومة من برنامج القروض والمنح بالتعاون مع الحكومات الوطنية.

البند 5 من جدول الأعمال: جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2025 (EC 2024/127/W.P.4)

الرسالتان الرئيسيتان:

- وافق مكتب التقييم المستقل في الصندوق على التعجيل بتقييم التغذية للسماح للنتائج بإثراء المناقشات التي ستسبق مؤتمر قمة التغذية من أجل النمو المزمع عقده في فرنسا في مارس/آذار 2025.
- جرت الموافقة على جدول الأعمال المؤقت للجنة لعام 2025.

23- وافق أعضاء اللجنة على جدول الأعمال المؤقت المقترح لدورات اللجنة التي ستُعقد في عام 2025، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2024/127/W.P.4.

24- واقترحت فرنسا تقديم موعد التقييم المواضيعي للدعم الذي يقدمه الصندوق في مجال التغذية، الذي كان من المقرر أصلا إجراؤه في الدورة التاسعة والعشرين بعد المائة للجنة في يونيو/حزيران 2025 إلى الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة في مارس/آذار 2025. وسيتيح هذا التعديل مناقشة استنتاجات التقييم بالتزامن مع مؤتمر قمة التغذية من أجل النمو، الذي ستستضيفه باريس في مارس/آذار 2025. وأوضح مكتب التقييم

المستقل في الصندوق أن تقرير التقييم المواضيعي سيكون متاحا بحلول مارس/آذار 2025 حتى يتسنى استخدامه في مؤتمر القمة، حتى لو كان التقرير سيُعرض في الدورة التي ستعقد في يونيو/حزيران.

البند 6 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية الأرجنتين (EC 2024/127/W.P.5)

الرسائل الرئيسية:

- شدد الأعضاء على أهمية تعزيز الشراكات والتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية لزيادة الأثر إلى أقصى حد.
- أشارت اللجنة إلى الحاجة لتعزيز نظم الرصد والتقييم للمشروعات الجارية لتيسير تصحيح المسار في الوقت المناسب وبسرعة، وجمع بيانات مصنفة لرصد التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واستكشاف الابتكارات بهدف توسيع نطاق التدخلات الناجحة.
- شددت اللجنة على الحاجة إلى ضمان تقديم الدعم الكافي إلى المجموعات المستهدفة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية القادم، ومعالجة المسائل المتعلقة بالقدرات البشرية وضمان تعزيز بناء القدرات.
- أحاط الأعضاء علما بأنه سيجري إطلاع أعضاء اللجنة على الاتفاق عند نقطة الإنجاز بمجرد توقيعه.

25- رحبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية الأرجنتين، وهو ثاني تقييم من نوعه يجري في البلد، ويغطي الفترة 2011-2023، على النحو الوارد في الوثيقة (EC 2024/127/W.P.5). والاتفاق عند نقطة الإنجاز لم يوقّع بعد وسيجري إطلاع الأعضاء عليه في مرحلة لاحقة[1]. وأعرب أعضاء اللجنة عن امتنانهم لكل من مكتب التقييم المستقل في الصندوق والإدارة على التقرير الشامل والردود المقدمة.

26- ورحب الأعضاء أيضا بالمداخلتين اللتين قدمتهما باسم الحكومة السيدة Gabriela Alperovich والسيدة Laura Calle، محللتا العمليات والمشروعات في وزارة الاقتصاد في جمهورية الأرجنتين.

27- وسلط الأعضاء الضوء على الدور الحاسم لتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في إثراء برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد، ورحبوا بإطلاع الحكومة والإدارة على النتائج والتوصيات في الوقت المناسب لضمان إدماجها في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد. وفي حين أن التقييم استند إلى أنشطة سابقة، رأى بعض الأعضاء أن التوصيات المستقبلية يمكن أن تكون مفيدة، لا سيما فيما يتعلق بمسار التخرج. وأكدت الإدارة للأعضاء أن نتائج التقييم ستدمج في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2025-2030، مع التركيز على سياسات وبرامج التنمية الريفية الشاملة. ونظرا لسياق بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا يواجه تحديات وفرصا كبيرة، فإن الاستراتيجية ستتناول الدعم المؤسسي، والابتكار، وتوسيع نطاق الأثر، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوفير المنافع العامة الإقليمية. وطلب الأعضاء من الإدارة ضمان التركيز على الإيكولوجيا الزراعية والتغذية وكذلك على الشعوب الأصلية والمجموعات الضعيفة.

28- وشددت اللجنة أيضا على الحاجة إلى تعزيز نظم الرصد والتقييم للمشروعات الحالية والمستقبلية، مما يتيح إجراء عمليات تقييم في الوقت المناسب وقابلية التكيف والتوسع في المراحل المبكرة. وأكدت الإدارة للأعضاء أن الرصد والتقييم سيشكلان أولوية في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد. وعلى صعيد متصل،

[1] وُقّع الاتفاق عند نقطة الإنجاز في وقت لاحق وأدرج في مجموعة الوثائق الخاصة ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبل الذي يستعرضه المجلس التنفيذي حاليا.

أثيرت تساؤلات بشأن تواتر إجراء عمليات التقييم. ووافق مكتب التقييم المستقل في الصندوق على أن الفجوة بين عمليات التقييم القطرية التي تتراوح بين 10 و12 سنة ليست مثالية وأن جهودا ستبذل لتقليص الفترة الزمنية كلما أمكن، ولكن ذلك سيكون مرهونا بالموارد. وردا على استفسارات عن سبب عدم معالجة مسائل الأداء في الوقت المناسب، أشارت الإدارة إلى أن الفترة موضوع الاستعراض كانت معقدة على نحو خاص من الناحية السياسية والمؤسسية والاقتصادية. غير أن استمرار عمل الصندوق في البلد بدأت تؤتي ثمارها الآن، حيث أظهرت المشروعات الجديدة أثرا أكبر، بما في ذلك أثرها من حيث المنظور الجنساني. وعلاوة على ذلك، منذ موافقة المجلس على سياسة إعادة هيكلة الصندوق، أصبح لدى الإدارة مجال أكبر للمناورة في معالجة المشاكل عندما تحدد أثناء بعثات الإشراف.

29- وشدد الأعضاء على الحاجة إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص. ودعوا أيضا إلى الأخذ بنهج استراتيجي في تعزيز القدرات، لا سيما من خلال الحضور على المستوى الإقليمي والقطري، لتحسين المشاركة والملكية. وأقرت الإدارة بالتحديات المستمرة في الموارد البشرية، خصوصا قيود التوظيف، وخطط تحسين التنسيق بين المشروعات لتحقيق المستوى الأمثل للأعباء الواقعة على الأفرقة.

30- وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء الأثر المحدود الذي لوحظ بين المجموعات المستهدفة، مشيرين إلى أن شريحة كبيرة من السكان المستهدفين لم تتلق الدعم. وحثوا على معالجة هذه المسألة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد. وأكدت الإدارة أن الصندوق سيعيد تحديد الخطط الاستراتيجية الإقليمية، وسيعمل على نحو وثيق مع السلطات المحلية المشاركة في البرامج لتلبية احتياجات السكان المتنوعين بصورة أفضل. وجرى التشديد على أهمية تعزيز العمل مع الحكومات المحلية، ولا سيما في سياق البلدان الأكبر التي تمر بمراحل إنمائية أكثر تقدما.

البند 7 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

31- رحب أعضاء اللجنة بإطلاق النسخة الرقمية من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2024، الذي قدمته الإدارة.

32- وأعربت اللجنة عن تقديرها للسيد Nigel Brett على مساهمته في لجنة التقييم بصفته مديرا لشعبة السياسات التشغيلية والنتائج، وأحاطت علما بأنه سيستمر في خدمة الصندوق واللجنة في منصبه الجديد كمدير لشعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات.

اختتام الدورة

33- ذُكِّرت اللجنة بأن مكتب سكرتير الصندوق سيُطلع أعضاء اللجنة على مسودة محاضر الدورة، بما فيها الرسائل الرئيسية التي قدموها، للموافقة عليها. وستُقدَّم المحاضر، بمجرد وضعها في صيغتها النهائية، إلى المجلس التنفيذي، للعلم، في دورته الثالثة والأربعين بعد المائة.